فيه قبل الاجماع قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقوله
فاحكم بينهم بالقسط وقوله انا انزلنا اليك الكتاب بالحق
لتحكم بين الناس وخبر اذا اجتهد الحاكم فاخطأ فله اجر وان
اصاب فله اجران وفي رواية وله عشرة اجور وما اجاب به
التخذير منه كقوله فمن جعل قاضيا ذبح بغير سكين تحمل
على عظم الخطر فيه او على من يكره له او يحرم وهو فرض
كفاية في حق الصالح لتولي القاضية فيولي الامام فيهما
احدهم ليقوم به فان تعين له واحد بان لم يصلح معه
غيره فان غيره اصلح وكان يتولاه فالمفضول المتولي
ويكره طلبه وينبدب للفاضل الطلب والمتولي وان
كان الاصل لا يتولاه فهو كالمعدوم وان كان مثله فلهذا
المتولي وينبدب له الطلب اذ كان خاملا يرجو به نشر
العلم او كان محتاجا الى الرزق ويحصل به من بيت المال
والا فالاولى له تركه ويكره له الطلب والاعتبار في التعيين
وعدمه بالمناجية واما بليه مسلم فلا يتولاه كافر ولو
على كفار وما جرت به عمادة الولاة من نصب حاكم لهم فهو تقليد
رياسة وزعامة لا تقليد حكم وانما يلزمهم حكمه بالالتزام
كالتزامه ذكر فلا يصح من امراة اذ لا يليق بها مجالسة
الرجال ورفع صوتها بينهم ولا خنثى مشكل فلا يصح من
صبي او مجنون لانه لا يعتبر قوله على نفسه ففي غيره
اولا حر فلا يصح من رقيق او مبعض لنقصه وعدم
فراغه سميع فلا يصح من اصم وبصير فلا يصح من اعمى
لو يقظة فلا يصح من مغفل عدل فلا يصح من فاسق

وناطق

وناطق فلا يصح من اخرس وان فهمت اشارته ولا اخاهل
او مغفل او مختل الراي بكبر او مرض لعجزهم عن تنفيذ الا
حكام والتزام الحقوق والاجتهاد لغة استفراغ الوسع
في تحقيق ما يستلزم المشقة واصطلاحا استفراغ الوسع
في تحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يعرف احكام القرآن
بتثقل حركة الهمزة الى الراء والسين ولغة العرب مفرداتها
ومركباتها الواردة الشريعة بها ولان بها يعرف عموم
اللفظ وخصوصه والخلف بان يعرف اقوال العلماء
من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا ليلا يخالفهم
في اجتهاده مع اجماع وطرق الاجتهاد بتثقل حركة الهمزة
الى اللام بالانواع بان يعرف حال الرواة قوة وضعفا
والقياس مع الانواع المذكورات فمن انواع القرآن
والسنة العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين
والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن انواع السنة
المتواترة والاحاد والمسند والمرسل ومن انواع القياس
الاولى والمساوي والادون فيعمل بها كقياس الضرب للوا
لدين على التأفيف لهما وقياس المفتاح على البر في باب
الربا بجامع الطعم المشتمل عليه مع القوت والكيل
البر ومقدم الخاص على العام المعارض له والمقيد على
المطلق والناسخ والمفضل والقوي قال القاضي ولا
يشترط ان يكون في كل نوع من هذه مرارا حتى يكون
في النحو كسيبويه وفي اللغة كالخليل بل يكون في الدرجة
الوسطى في جميع ما مر قال السبكي قال الاصحاب وان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)